

تقرير مراقبي الحسابات

السادة / مساهمي شركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية مدير الاستثمار عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولة مدير الاستثمار "شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار"، فمدير الاستثمار مسنول عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية مدير الاستثمار تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تتخصص مسئوليتنا على إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام مدير الاستثمار بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية لدى مدير الاستثمار. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة مدير الاستثمار وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك "مدير الاستثمار" حسابات مالية منتظمة لشركة الصناديق تتضمن كل ما نص القانون ونظام الصندوق (نشرة الاكتتاب) على وجوب إتيانها فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. كما أنها تتماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وتعديلاتها وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

مراقبي الحسابات

طارق صلاح سيد
رقم القيد في سجل مراقبي حسابات
الهيئة العامة للرقابة المالية ١٠٥
BT محمد هلال و وحيد عبد الغفار
محاسبون قانونيون ومستشارون

رزق وديد رزق الله
رقم القيد في سجل مراقبي حسابات
الهيئة العامة للرقابة المالية ١٧١
رزق وديد رزق الله
محاسب قانوني

القاهرة في : ١ اغسطس ٢٠٢٣

شركة صناديق المؤشرات
" شركة مساهمة مصرية "

القوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
و تقرير مراقبي الحسابات

BT محمد هلال و وحيد عبد الغفار
محاسبون قانونيون ومستشارون

رزق وديد رزق الله
محاسب قانوني

صفحة	الفهرس
١	تقرير مراقبي الحسابات
٢	قائمة المركز المالي
٣	قائمة الدخل
٤	قائمة الدخل الشامل
٥	قائمة التغير في حقوق الملكية
٦	قائمة التدفقات النقدية
٣١-٧	ملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي - في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	إيضاح	
			الأصول
٤٢ ١٤٣ ٣٣٧	٥١ ٥٤٧ ٩٥٢	(٩)	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - أسهم
٨٨٨ ٩٧١	١ ١١١ ٩٦٠	(١٠)	النقدية وما في حكمها
٢٠١ ٨٤٩	١١٠ ٦٧١	(١١)	أرصدة مدينة أخرى
<u>٤٣ ٢٣٤ ١٥٧</u>	<u>٥٢ ٧٧٠ ٥٨٣</u>		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية
٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٣)	رأس المال المدفوع
١٧ ٤٢٩ ٠١٦	١٧ ٦٦٢ ٣٤٦		وثائق استثمار أخرى
٢٢ ٤٢٩ ٠١٦	٢٢ ٦٦٢ ٣٤٦		إجمالي وثائق الاستثمار المصدرة والمدفوعة
١٨٨ ٩٤٩	٦٧٠ ٩٨٦		الإحتياطي القانوني
٢٠ ٢٩٥ ٨٦١	٢٩ ٢٠٢ ٠١٤		أرباح مرحلة
<u>٤٢ ٩١٣ ٨٢٦</u>	<u>٥٢ ٥٣٥ ٣٤٦</u>	(١٤)	إجمالي حقوق الملكية
			الالتزامات
٣٢٠ ٣٣١	٢٣٥ ٢٣٧	(١٢)	أرصدة دائنة أخرى
٣٢٠ ٣٣١	٢٣٥ ٢٣٧		إجمالي الالتزامات
<u>٤٣ ٢٣٤ ١٥٧</u>	<u>٥٢ ٧٧٠ ٥٨٣</u>		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣١ تمثل جزء متمم للقوائم المالية.

محمد جيسى جمال الدين

مدير الاستثمار

شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار

مدير الاستثمار

القاهرة في: ١ اغسطس ٢٠٢٣

تقرير مراقبي الحسابات مرفق.

شركة صناديق المؤشرات
الجهة المؤسسة



شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل – عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن الستة أشهر المنتهية في		إيضاح	(جميع المبالغ بالجنيه المصري)
٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣		
					صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية
(٨.٠٩٥ ٤٣٢)	٣ ٥٦٥ ٤٣٧	(١٠.٨٥٤ ٨٤٨)	٨.٠٨٣ ١٢٤		
١.٠٠٩ ٧١٩	–	٩.٧٥٠.٨	٢٢٥ ٥٨٩		صافي أرباح بيع أوراق مالية
١ ١٢١ ٢٢٣	٩١٣ ٩٠.٤	١ ١٢٥ ٩٣٩	٩٥٠ ٩٧٩		توزيعات أرباح أسهم
١ ٢١٢	١.٩٢	١ ٩٩٧	٢ ٤٤١		فوائد وعوائد دائنة
(٢٤٢.٠٣٥)	(٩١)	٢ ٨٨٥	٤٨٧ ٨٦٦		فروق تقييم عملة
<u>(٦ ٢٠٥ ٣١٣)</u>	<u>٤ ٤٨٠ ٣٤٢</u>	<u>(٨ ٨١٦ ٥١٩)</u>	<u>٩ ٧٤٩ ٩٩٩</u>		إجمالي الأرباح / (الخسائر)
					يخصم : المصروفات
٤٢ ٩٩١	٥٧ ٩٠٧	٨٨ ٧٤٢	١١٠ ٨٥٢	(١٧,٤)	أتعاب مدير الاستثمار
٤ ٧٧٧	٦ ٤٣٤	٩ ٨٦٠	١٢ ٣١٦	(١٧,٥)	عمولة شركة خدمات الإدارة
٩٢٢	٩١٢	١ ٨٣٥	١ ٨٢٥	(٦)	عمولة حفظ أوراق مالية
٥٧ ١٦٢	٤٥ ٦٩٥	٥٧ ٣٩٨	٤٧ ٥٤٩		ضرائب على توزيعات أرباح الأسهم
٧٣.٦٥	٩٨ ٧٩٤	١٥٠. ٢٧٢	١٨٩ ٢٦٧	(١٦)	مصروفات ادارية وعمومية
<u>١٧٨ ٩١٧</u>	<u>٢٠٩ ٧٤٢</u>	<u>٣٠٨ ١٠٧</u>	<u>٣٦١ ٨٠٩</u>		اجمالي المصروفات
<u>(٦ ٣٨٤ ٢٣٠)</u>	<u>٤ ٢٧٠ ٦٠٠</u>	<u>(٩ ١٢٤ ٦٢٦)</u>	<u>٩ ٣٨٨ ١٩٠</u>		صافي أرباح / (خسائر) الفترة
<u>(١,٨٨)</u>	<u>١,٥٨</u>	<u>(٢,٦٩)</u>	<u>٣,٤٧</u>	(١٥)	نصيب الوثيقة في صافي أرباح / (خسائر) الفترة

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣١ تمثل جزء متمم للقوائم المالية.

شركة صناديق
المؤشرات ش.م.م
Exchange Traded
Funds Co. S.A.E

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل – عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن الستة أشهر المنتهية في		
٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
(٦ ٣٨٤ ٢٣٠)	٤ ٢٧٠ ٦٠٠	(٩ ١٢٤ ٦٢٦)	٩ ٣٨٨ ١٩٠	صافي أرباح / (خسائر) الفترة
--	--	--	--	الدخل الشامل الأخر
<u>(٦ ٣٨٤ ٢٣٠)</u>	<u>٤ ٢٧٠ ٦٠٠</u>	<u>(٩ ١٢٤ ٦٢٦)</u>	<u>٩ ٣٨٨ ١٩٠</u>	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣١ تمثل جزء متمم للقوائم المالية.

شركة صناديق
المؤشرات نر م م
Exchange Traded
Funds Co. S.A.E

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

الإجمالي	أرباح مرحلة	الإحتياطي القانوني	إجمالي وثائق الاستثمار	وثائق استثمار أخرى	رأس المال المدفوع	
٤٣١٩١٥٢٦	١٠٨٤٤٠٦٧	--	٣٢٣٤٧٤٥٩	٢٧٣٤٧٤٥٩	٥٠٠٠٠٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢
--	--	--	--	--	--	وثائق مصدرة خلال الفترة
--	--	--	--	--	--	وثائق مستردة خلال الفترة
(٩١٢٤٦٢٦)	(٩١٢٤٦٢٦)	--	--	--	--	صافي خسائر الفترة
٣٤٠٦٩٩٠٠	١٧١٩٤٤١	--	٣٢٣٤٧٤٥٩	٢٧٣٤٧٤٥٩	٥٠٠٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢
٤٢٩١٣٨٢٦	٢٠٢٩٥٨٦١	١٨٨٩٤٩	٢٢٤٢٩٠١٦	١٧٤٢٩٠١٦	٥٠٠٠٠٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣
--	(٤٨٢٠٣٧)	٤٨٢٠٣٧	--	--	--	المحول الى الإحتياطي القانوني
١٢١٨٧٠٢	--	--	١٢١٨٧٠٢	١٢١٨٧٠٢	--	وثائق مصدرة خلال الفترة
(٩٨٥٣٧٢)	--	--	(٩٨٥٣٧٢)	(٩٨٥٣٧٢)	--	وثائق مستردة خلال الفترة
٩٣٨٨١٩٠	٩٣٨٨١٩٠	--	--	--	--	صافي أرباح الفترة
٥٢٥٣٥٣٤٦	٢٩٢٠٢٠١٤	٦٧٠٩٨٦	٢٢٦٦٢٣٤٦	١٧٦٦٢٣٤٦	٥٠٠٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣١ تمثل جزء متمم للقوائم المالية.

شركة صناديق
المؤشرات تت م م
Exchange Traded
Funds Co. S.A.E

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	إيضاح
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
(٩ ١٢٤ ٦٢٦)	٩ ٣٨٨ ١٩٠	صافي أرباح / (خسائر) الفترة
		تسويات لمطابقة صافي الأرباح مع صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
١٠ ٨٥٤ ٨٤٨	(٨ ٠٨٣ ١٢٤)	صافي التغير في استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
--	(٢ ٤٤١)	فوائد وعوائد دائنة
--	(٤٨٧ ٨٦٦)	فروق تقييم عملة
١ ٧٣٠ ٢٢٢	٨١٤ ٧٥٩	أرباح التشغيل قبل التغير في الأصول والالتزامات
(٩٠٧ ٤٩٦)	(٨٩٦ ٣٥٤)	التغير في استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر- اسهم
(٤٤ ٩٧٠)	٩١ ١٧٨	التغير في أرصدة مدينة أخرى
(٤٤ ٣٧٩)	(٨٥ ٠٩٤)	التغير في أرصدة دائنة أخرى
٧٣٣ ٣٧٧	(٧٥ ٥١١)	
٤ ٣٨٢ ٨٥٧	٣ ١١٥ ٥٤٥	مقبوضات من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر- اسهم
(٤ ٥٠٦ ٠٩٦)	(٣ ٥٤٠ ٦٨٢)	مدفوعات من شراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر- اسهم
٦١٠ ١٣٨	(٥٠٠ ٦٤٨)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمه في) الناتجة من أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
--	(٩٨٥ ٣٧٢)	المحصل من اصدار وثائق الاستثمار خلال الفترة
--	١ ٢١٨ ٧٠٢	المدفوع في استرداد وثائق الاستثمار خلال الفترة
--	٢٣٣ ٣٣٠	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
--	٢ ٤٤١	فوائد وعوائد دائنة محصلة
--	٢ ٤٤١	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار
٦١٠ ١٣٨	(٢٦٤ ٨٧٧)	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
--	٤٨٧ ٨٦٦	اثر التعبير في أسعار الصرف
٥٨٠ ٢٤٦	٨٨٨ ٩٧١	النقدية وما في حكمها في بداية الفترة
١ ١٩٠ ٣٨٤	١ ١١١ ٩٦٠	النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة
		ويتمثل رصيد النقدية وما في حكمها فيما يلي:
١ ١٩٠ ٣٨٤	١ ١١١ ٩٦٠	حسابات جارية
١ ١٩٠ ٣٨٤	١ ١١١ ٩٦٠	النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

(١٠)

شركة صناديق
المؤشرات ش.م.م
Exchange Traded
Funds Co. S.A.E

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣١ تمثل جزء متمم للقوائم المالية.

١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية" بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٤ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية، بإنشاء شركة صندوق مؤشر (EGX ٣٠ Index ETF) هو صندوق مؤشر مفتوح بمبلغ ١٠ مليون جنيه مصري عند التأسيس مقسم علي مليون وثيقة بقيمة اسمية ١٠ جنيه مصري للوثيقة ويجوز زيادة حجم الصندوق، مع مراعاة أنه في حالة زيادة حجم الصندوق لأكثر من ٥٠ ضعف المبلغ المجنب من الشركة المؤسسة لحساب الصندوق بعد الرجوع للهيئة مع مراعاة الالتزام بأحكام المادة (١٤٧) من لائحة قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ هذا وقد خصص للجهة المؤسسة ٥٠٠ ألف وثيقة بقيمة اسمية ٥ مليون جنيه مصري، بموجب ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٦٩٧) في ٢٢ يوليو ٢٠١٤، ويهدف الصندوق إلي تحقيق عائد يوازي عائد مؤشر EGX ٣٠ حيث يستثمر الصندوق أمواله في محفظة من الأسهم مطابقة للمؤشر من حيث الأسهم ونسب الاستثمار مع وجوب الالتزام بالقواعد التنظيمية لصناديق المؤشرات المتداولة الصادرة من البورصة المصرية.

تم التعاقد مع شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار وهي شركة مساهمة مصرية مؤسسة وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال والمرخص لها بترخيص رقم (٣١٩) لتقوم بمهام مدير الاستثمار.

بلغ عدد الوثائق عند الاكتتاب والتخصيص ١٠٠٠٠٠٠٠ وثيقة (فقط مليون وثيقة) القيمة الاسمية للوثيقة ١٠ جنيه مصري (عشرة جنيهات مصرية لاغير) بإجمالي مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري (عشرة مليون جنيهاً مصرية لاغير) خصص منها لشركة صناديق المؤشرات ٥٠٠٠٠٠٠ وثيقة (خمسائة ألف وثيقة) بقيمة إجمالية ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري (خمس مائة مليون جنيهاً مصرية لاغير) ولا يجوز للشركة استرداد قيمتها أو التصرف فيها قبل انتهاء مدة الصندوق إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة مسبقاً هذا وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يقل القدر المكتتب فيه من المؤسسين في الصندوق عن مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري (خمس مائة مليون جنيهاً مصرية لاغير) أو نسبة ٢٪ من إجمالي الوثائق التي يصدرها الصندوق أيهما أكثر.

يشارك حملة وثائق الاستثمار في الصندوق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من وثائق وكذا فيما يتعلق بصافي أصول الصندوق عند التصفية.

تبدأ السنة المالية للصندوق في الأول من يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام، على أن تشمل السنة المالية الأولى المدة التي تنقضي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط وحتى تاريخ إنتهاء السنة المالية التالية.

تم اعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس الإدارة في ١ اغسطس ٢٠٢٣ .

٢- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

١-٢ أسس إعداد القوائم المالية

أ - الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية.

ب - أسس القياس

تثبت الأصول والالتزامات المالية التي تقيم من خلال الأرباح والخسائر بقائمة الدخل بالقيمة العادلة والنسبة لباقي الأصول والالتزامات المالية يتم تقييمها بطريقة التكلفة المستهلكة.

ج - عملة التعامل و عملة العرض

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق.

٢ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

١-٢ أسس إعداد القوائم المالية (تابع)

د - استخدام التقديرات و الحكم الشخصي

يتطلب إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام إدارة الصندوق باستخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على السياسات المحاسبية المطبقة، وكذا التقديرات المتعلقة بقيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، وتعتمد تلك التقديرات والافتراضات على الخبرة التاريخية وكذلك على عوامل أخرى متعددة تعتبر مناسبة في ضوء الظروف المحيطة، وقد تختلف النتائج التي يتم تقديرها على أساس الحكم الشخصي لقيم الأصول والالتزامات المالية عن النتائج الفعلية لتلك الأصول والالتزامات، ويتم مراجعة تلك التقديرات بصفة دورية وتثبت التغييرات الناتجة عن مراجعة التقديرات في السنة التي يحدث فيها التغيير في تلك التقديرات. وحيث أن الصندوق يستثمر أمواله في أسهم مدرجة في سوق الأوراق المالية ويتم التداول عليها بشكل نشط فإن قدر التقديرات والحكم الشخصي ليس جوهرياً.

٢-٢ أهم التغييرات في السياسات المحاسبية

معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية"

أدى تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١ إلى تغييرات في السياسات المحاسبية ولكن لم ينتج عنه تعديلات على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية كما في ٣١ مارس ٢٠٢١. حيث لم يكن هناك أي تأثير على أرصدة الأرباح المرحلة الافتتاحية في ١ يناير ٢٠٢١.

يحدد المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" متطلبات تحقق وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية وبعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية باستثناء الحقوق والالتزامات بموجب عقود الإيجار التي ينطبق عليها المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٩ "عقود الإيجار". ومع ذلك، فإن ذم الإيجار المدينة المعترف بها من قبل الموزج تخضع لمتطلبات إلغاء الاعتراف وانخفاض القيمة طبقاً لهذا المعيار، والذي يحل محل المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس".

الاعتراف الأولي

تعترف الشركة مبدئياً بالأصول والالتزامات المالية عندما تصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية.

تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية

يحتوي المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" على ثلاث فئات تصنيف رئيسية للأصول المالية: تقاس بالتكلفة المستهلكة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يعتمد تصنيف الأصول المالية بموجب المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" بشكل عام على نموذج الأعمال الذي يتم فيه إدارة الأصل المالي وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة به.

يلغي المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" فئات المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" السابقة المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والقروض والذم المدينة والمتاحة للبيع. ومع ذلك، فإن المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" يحتفظ إلى حد كبير بالمتطلبات الحالية في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" لتصنيف وقياس الإلتزامات المالية.

إضمحلال قيمة الأصول

يستبدل المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" نموذج "الخسارة المتكبدة" في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" بنموذج "الخسائر الانتمائية المتوقعة" (ECL). ينطبق نموذج إضمحلال القيمة الجديد على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والعملاء.

بالنسبة لمديونيات العملاء التي انخفضت قيمتها، يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي طبقاً للعقد المبرم.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح لخسائر الائتمان. يتم قياسها مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة استلامها، واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر (أي حجم الخسارة إذا كان هناك تعثر) يؤخذ في الاعتبار ويستند التقييم ذي الصلة إلى بيانات التأخير التاريخية المعدلة بواسطة عوامل محددة للعملاء والمعلومات المستقبلية التي تشمل عوامل الاقتصاد الكلي.

تحدد الشركة القيم المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة بناء على عدد أيام التأخير والتي يتم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر الخسارة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية".

ينتج عن محددات الخسائر الائتمانية المتوقعة (احتمالية التعثر – القيمة المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة – معدل الخسارة عند التعثر) ثلاثة سيناريوهات.

يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة على ثلاثة مستويات (الأساسي – الأفضل – الأسوأ) لجميع المراحل الثلاثة (١٢ شهراً وخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر).

يتم شطب مديونية العملاء (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك توقع معقول لاسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. هذا هو الحال بشكل عام عندما تقرر الشركة أن المستأجر ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. يتم إجراء هذا التقييم على مستوى فردي لكل عميل. يتم تضمين عمليات استرداد المبالغ التي تم شطبها سابقاً ضمن "خسائر إضمحلال قيمة الأدوات المالية" في قائمة الأرباح و الخسائر والدخل الشامل الأخر.

يمكن أن تظل الأصول المالية التي تم شطبها خاضعة للإجراءات القانونية تطبيقاً لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

إلغاء الاعتراف

الأصول المالية

تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بأصل مالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم الشركة بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي بشكل كبير أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بجميع مخاطر ومزايا الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

الإلتزامات المالية

تلغي الشركة الاعتراف بالتزام مالي عندما يتم الإغفاء من التزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انتهاء صلاحيتها. تقوم الشركة أيضاً بإلغاء الاعتراف بالتزام مالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بشكل جوهري، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام المالي الجديد بناء على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الإلتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين المبلغ المسجل والمبلغ المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية محولة أو إلتزامات متحملة) في الربح والخسارة.

٣-٢ قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الإلتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الإلتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه-أسلوب التدفقات النقدية المخصومة -أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٤-٢ تقييم المعاملات بالعملة الأجنبية

- تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات الأجنبية بالدفاتر على أساس السعر السائد للعملة الأجنبية وقت إثبات المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية في تاريخ القوائم المالية على أساس السعر السائد للعملة الأجنبية في ذلك التاريخ، وتدرج الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

- يتم الاعتراف بأرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ضمن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة، ويتم الاعتراف بصافي أرباح أو خسائر فروق العملة للأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بخلاف الأصول والالتزامات السابق تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بند مستقل بقائمة الدخل.

٥-٢ الأدوات المالية

تصنيف وقياس الأصول المالية

تقوم الشركة بتبويب أصولها المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد. البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج والشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.

أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع. هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بإجراء تقييم لنموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية. وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مطابقة مده الأصول المالية مع مده الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة الشركة .
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر ؛
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، واسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك ، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للشركة لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالي:

الأداة المالية	طرق القياس وفقاً لنموذج الأعمال	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
أدوات حقوق الملكية	لا ينطبق	لا ينطبق	خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولي ولا القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
أدوات الدين	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع

إلغاء الاعتراف بالأصل المالي

تقوم الشركة بإلغاء إثبات الأصل المالي فقط عند:

- انقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي.
- تحويل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي وتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي، أو الإبقاء على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي مع تحمل التزاماً تعاقدياً بدفع التدفقات النقدية إلى واحد، أو أكثر من المستلمين وتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي.
- تحويل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي دون تحويل ولا إبقاء ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي إذا لم تكن قد أبقت على السيطرة على الأصل المالي.
- الإبقاء على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، مع تحمل التزاماً تعاقدياً بأن تدفع التدفقات النقدية إلى واحد أو أكثر من المستلمين دون تحويل ولا إبقاء ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي إذا لم تكن قد أبقت على السيطرة على الأصل المالي.
- وعند إلغاء إثبات أصل مالي في مجمله، فإن الفرق بين القيمة الدفترية (مقاساً في تاريخ إلغاء الإثبات) والمقابل المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي التزام جديد تم تحمله) يتم إثباته في قائمة الدخل.

إضمحلال قيمة الأصول المالية

تطبق الشركة منهجاً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغيير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تتطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تتطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبياً بالنسبة لهذه الأصول، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً وتحسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان). خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول. خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية؛ بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة.

الإلتزامات المالية

يتم تصنف الإلتزامات المالية عند الإثبات الاولي بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة . ويتم اثبات تكاليف المعاملة المباشرة في قائمة الربح او الخسارة والدخل الشامل الاخر عند تكبدها. يتم قياس الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة والتغيرات – بما في ذلك أي مصروف فائدة وتثبت في قائمة الربح او الخسارة والدخل الشامل الاخر . يتم قياس الإلتزامات المالية غير المشتقة بداية بالقيمة العادلة ناقصاً أي تكاليف مباشرة متعلقة بالمعاملة . لاحقاً للإثبات الاولي يتم قياس هذه الإلتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

التصنيف والقياس اللاحق

تقوم الشركة بتصنيف جميع الألتزامات المالية كما تم قياسها في وقت لاحق بالتكلفة المستهلكة فيما عدا:

- الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح او الخسارة والدخل الشامل الاخر.
- الإلتزامات المالية التي تنشأ عند تحويل أصل مالي غير مؤهل للاستبعاد أو عند تطبيق طريقة المشاركة المستمرة.
- عقود ضمان مالي

يتم قياس جميع الإلتزامات المالية للشركة لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

يتم احتساب التكلفة المستهلكة من خلال الاخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الاقتناء والرسوم او التكاليف التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي و يتم ادراج معدل الفائدة الفعلي كتكاليف تمويل في الربح أو الخسارة.

إلغاء الاعتراف بالإلتزامات المالية

يتم الغاء اثبات الإلتزامات المالية عندما يتم سداد الإلتزامات التعاقدية او الغائها أو انقضاء مدتها . وعند استبدال التزام مالي موجود بأخر من نفس المقرض حسب شروط مختلفة تماما او عند تعديل شروط التزام حالي بشكل جوهري فإن مثل هذا الاستبدال او التعديل يتم التعامل معه كإلغاء قيد للإلتزام المالي الأصلي مع إثبات الإلتزام الجديد. يتم إثبات الفرق ما بين القيمة الدفترية ذات الصلة في قائمة الربح او الخسارة والدخل الشامل الاخر.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الأصول والإلتزامات المالية ويترج الصافي في قائمة المركز المالي عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعندما يكون هناك نية لتسوية الأصول مع الإلتزامات على أساس الصافي من أجل بيع الأصول وتسديد الإلتزامات في آن واحد.

الاضمحلال في قيمة الأصول

يستبدل المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" نموذج "الخسارة المتكبدة" في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" بنموذج "خسائر الإئتمان المتوقعة" (ECL). ينطبق نموذج اضمحلال القيمة الجديد على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والعملاء.

بالنسبة لمديونيات العملاء التي إنخفضت قيمتها، يتم تقدير خسائر الإئتمان المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة إستلامها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي طبقاً للعقد المبرم الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح لخسائر الإئتمان. يتم قياسها مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة إستلامها، وإحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر (أي حجم الخسارة إذا كان هناك تعثر) يؤخذ في الاعتبار ويستند التقييم ذي الصلة إلى بيانات التأخير التاريخية المعدلة بواسطة عوامل محددة للعملاء والمعلومات المستقبلية التي تشمل عوامل الأقتصاد الكلي.

تحدد الشركة القيم المعرضة للخسائر الإئتمانية المتوقعة بناءً على عدد أيام التأخير والتي يتم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر الخسارة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية".

ينتج عن محددات الخسائر الإئتمانية المتوقعة (إحتمالية التعثر – القيمة المعرضة للخسائر الإئتمانية المتوقعة – معدل الخسارة عند التعثر) ثلاثة سيناريوهات.

يتم حساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة المرجحة علي ثلاثة مستويات (الأساسي – الأفضل – الأسوء) لجميع المراحل الثلاثة (١٢ شهراً وخسارة الإئتمان المتوقعة على مدى العمر).

يتم شطب مديونية العملاء (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك توقع معقول لإسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. هذا هو الحال بشكل عام عندما تقرر الشركة أن المستأجر ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. يتم إجراء هذا التقييم على مستوى فردي لكل عميل. يتم تضمين عمليات إسترداد المبالغ التي تم شطبها سابقاً ضمن "خسائر اضمحلال قيمة الأدوات المالية" في قائمة الأرباح و الخسائر والدخل الشامل الاخر.

يمكن أن تظل الأصول المالية التي تم شطبها خاضعة للإجراءات القانونية تطبيقاً لإجراءات الشركة لإسترداد المبالغ المستحقة.

أ - التبويب

تتضمن الأصول والالتزامات المالية التي تقيم من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ما يلي:
- الأدوات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة، والالتزامات قصيرة الأجل الناتجة عن بيع أدوات مالية.
- الأدوات المالية التي تم تصنيفها عند الاعتراف الأولى كأدوات مالية يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
ويتم هذا التبويب عند الاعتراف الأولى بها:

وثائق الاستثمار

يتم تقييم وثائق الاستثمار في صناديق استثمار البنوك الأخرى وشركات التأمين بالقيمة العادلة والتي تتمثل في آخر قيمة استردادية معلنة.

الأسهم

تدرج قيم الأسهم على أساس أسعار اقفال السارية في تاريخ القوائم المالية علي أنه يجوز في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن تقيم هذه الأوراق المالية وفقاً للمعالجة المحاسبية التي تتفق ومعايير المحاسبة المصرية طبقاً لما هو وارد بنشرة الاكتتاب.

ب - الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية

- يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من التغيير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأول في قائمة الدخل.
- لا يتم الاعتراف بالالتزامات المالية إلا عندما يفى طرف التعاقد بالالتزامات التعاقدية.

ج - قياس الأصول والالتزامات المالية

القياس الأولي

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) وبالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي لا يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الأصول المالية أو إصدار الالتزامات المالية إلى قيم تلك الأصول أو الالتزامات.

القياس اللاحق

- يتم قياس الأصول والالتزامات المالية - بعد الاعتراف الأولى - التي يتم تقييمها من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغيير في القيمة العادلة بقائمة الدخل.

- الأصول المالية المتمثلة في أذون الخزانة وشهادات الادخار والأرصدة المستحقة على السماسرة يتم إثباتها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية مخصوماً منها خسائر الاضحلال في قيمة تلك الأصول إن وجدت.

- الالتزامات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، ويتم قياس الالتزامات المالية الناتجة من استرداد وثائق صناديق الاستثمار المصدرة من قبل الصندوق بالقيمة الاستردادية والتي تمثل حقوق حملة الوثائق في صافي أصول الصندوق.

د - أسس قياس القيمة العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية وفي حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهرين فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية.

- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة، ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

- الاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار الأخرى الغير مقيدة في البورصة يتم قياسها على أساس نصيب الوثيقة في قيمة صافي أصول تلك الصناديق المعتمدة من مديري الاستثمار.

٦-٢ اضمحلال قيم الأصول (Impairment)

- يتم مراجعة القيم الدفترية للأصول المالية المثبتة بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة عند إعداد القوائم المالية لتحديد مدى وجود مؤشرات على اضمحلال قيم تلك الأصول. وفي حالة وجود دليل على مثل هذا الاضمحلال فيتم إثبات الخسارة فوراً وتحميلها على قائمة الدخل ويتم تحديد مقدار تلك الخسارة بالفرق بين التكلفة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة على أساس سعر الفائدة الفعلي.
- إذا ما ثبت خلال الفترات المالية التالية أن خسائر الاضمحلال المتعلقة بالأصول المالية والتي تم الاعتراف بها قد انخفضت وأنه يمكن ربط هذا الانخفاض بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الاضمحلال فإنه يتم رد خسائر الاضمحلال التي سبق الاعتراف بها أو جزء منها بقائمة الدخل.

٧-٢ الاستبعاد من الدفاتر

- يتم استبعاد الأصول المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية التي يحق بموجبها الحصول على التدفقات النقدية من الأصول المالية، ويتم استخدام طريقة متوسط التكلفة لتحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول المالية.
- يتم استبعاد الالتزامات المالية عند سداد أو انتهاء أو الإغفاء من الالتزام المحدد في العقد المنشئ له.

٨-٢ النقدية وما في حكمها

- تتضمن النقدية وما في حكمها الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وكذا الاستثمارات في أذون الخزانة التي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ اقتناؤها والتي يسهل تحويلها إلى كمية محددة من النقدية دون وجود مخاطر هامة لحدوث أي تغيير في القيمة / أو يتم الاحتفاظ بها بفرض مقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل وليس بغرض الاستثمار أو أي أغراض أخرى.

٩-٢ الاعتراف بالإيراد

أ - إيرادات توزيعات

- يتم الاعتراف بقائمة الدخل بعائد التوزيعات من الاستثمارات في الأسهم عند صدور الحق في صرف هذه التوزيعات.

ب - إيرادات فوائد

- يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالفوائد على الاستثمارات في صورة أدوات دين وعلى الودائع بالبنوك طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعلي المطبق على مدار السنة حتى تاريخ الاستحقاق.

ج - عوائد وثائق الاستثمار

- يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالعائد على وثائق الاستثمار في صناديق أخرى عند صدور الحق لحملة الوثائق في استلام تلك العوائد.

د - ناتج بيع الأوراق المالية

- يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالربح (الخسارة) الناتج عن بيع الأوراق المالية في تاريخ تنفيذ المعاملة بالفرق بين سعر البيع (بعد خصم المصروفات والعمولات) والقيمة الدفترية للورقة المالية. ويتمثل سعر البيع في القيمة العادلة للمقابل الذي تم استلامه أو لا يزال مستحقاً للصندوق في تاريخ تنفيذ المعاملة.

١٠-٢ المصروفات

- يتم الاعتراف بجميع المصروفات بما فيها أتعاب الإدارة ومصروفات الحفظ ومصروفات التشغيل الأخرى على أساس الاستحقاق.

١-٢ وثائق صندوق الاستثمار القابلة للاسترداد

أحقية الإصدار والاسترداد

يتم إصدار واسترداد وحدة من وثائق الصندوق أو مضاعفتها عن طريق صانع السوق فقط أو أي جهة أخرى تصرح لها الهيئة لمزاولة نشاط الإصدار والاسترداد ويتم ذلك بواسطة آلية التداول العيني فيما بين صانع السوق والصندوق في كل أيام التداول وبناءً على طلب يقدم من صانع السوق لمدير الاستثمار، ذلك وفقاً لما يلي:

- في حالة زيادة العروض عن الطلبات على وثائق صندوق المؤشر في السوق الثانوي يقوم صانع السوق بشراء الفائض من الوثائق المعروضة بالسوق الثانوي خلال جلسة التداول طبقاً للقواعد المنظمة لمزاولة نشاط وتعامل صانع السوق الصادرة من البورصة.

- في حالة زيادة الطلبات عن العروض على وثائق صندوق المؤشر في السوق الثانوي يقوم صانع السوق ببيع الوثائق المطلوبة بالسوق الثانوي خلال جلسة التداول طبقاً للقواعد المنظمة لمزاولة نشاط وتعامل صانع السوق الصادرة من البورصة.

الحد الأدنى والأقصى للإصدار والاسترداد بواسطة صانع السوق

الحد الأدنى هو وحدة وثائق واحدة مكونة من عدد ٥٠٠٠ وثيقة، ويتم تعامل صانع/ صانعي السوق طوال عمر الصندوق على أساس وحدة وثائق واحدة أو مضاعفتها.

نظراً للتعاقد مع صانع سوق واحد يجب عدم تجاوز قيمة الوثائق التي يجوز للصندوق إصدارها عن عشرين مثل إجمالي حقوق الملكية والقروض المساندة لصانع الصندوق المتعاقد معه وذلك مع عدم الإخلال بالحد الأقصى للنسبة بين رأسمال الصندوق وحجم الوثائق المصدرة.

قيمة الإصدار والاسترداد

تحديد قيمة إصدار أو استرداد وحدة وثائق الصندوق عن طريق شركة خدمات إدارة الصندوق على أساس صافي قيمة وحدة الوثائق المعلنة على الموقع الإلكتروني في آخر جلسة ذات يوم تقديم طلب الإصدار/ الاسترداد بواسطة صانع السوق.

كيفية الوفاء بقيمة وحدة/ وحدات الإصدار أو الاسترداد بين صانع السوق ومدير الاستثمار

يجب على كل صانع سوق الوفاء بقيمة الوحدة أو عدد الوحدات المراد إصدارها أو استردادها مستخدماً آلية التداول العيني في استبدال سلة الأسهم المكونة للمؤشر بوحدة وثائق أو العكس بينه وبين الصندوق ويجب عند استبدال أوراق مالية بوثائق متداولة أو العكس، جبر الفروق بين القيم باستخدام النقود، ويتم نقل ملكية الأوراق المالية فيما بين الصندوق وصانع السوق من خلال شركة الإيداع والقيود المركزي.

١٢-٢ الضرائب

تتضمن ضريبة الدخل التي يتم احتسابها على الأرباح المحققة للصندوق على كل من الضريبة الحالية (المحتسبة طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية) والضريبة المؤجلة ويتم إثبات ضريبة الدخل المستحقة مباشرة بقائمة الدخل.

الضرائب الحالية

- تحسب الضرائب الحالية المستحقة على الصندوق طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات السارية في مصر.
- يتم تكوين مخصص للالتزامات الضريبية عن السنوات السابقة بعد إجراء الدراسة اللازمة وذلك في ضوء المطالبات الضريبية.

الضرائب المؤجلة

- الضريبة المؤجلة هي الضريبة الناشئة عن وجود بعض الفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف السنة المالية التي يتم الاعتراف فيها بقيمة بعض الأصول والالتزامات بين كل من القواعد الضريبية المعمول بها وبين الأسس المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لها. هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المستخدمة والتي يتم بها تحقق أو تسوية القيم الحالية لتلك الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة المستخدمة والسارية في تاريخ إعداد الميزانية.

- ويتم الاعتراف بكافة الالتزامات الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة في المستقبل) بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة إلا إذا توافر احتمال قوى بإمكانية استخدام تلك الأصول لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية أو وجود دليل آخر مقنع على تحقق أرباح ضريبية كافية في المستقبل.

- ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل ميزانية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه. هذا وتستخدم طريقة الميزانية لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات طويلة الأجل.

٢- ١٣ التقييم الدوري

احتساب صافي قيمة أصول الصندوق أو صافي قيمة أصول الصندوق الاسترشادية

تقوم شركة خدمات الإدارة باحتساب قيمة الوثيقة على النحو التالي ووفقاً للمعادلة التالية:

- إجمالي القيم التالية.

إجمالي النقدية بخزينة الصندوق والحسابات الجارية وحسابات الودائع بالبنوك.

إجمالي الإيرادات المستحقة والتي تخص السنة السابقة على التقييم والتي لم يتم تحصيلها بعد.

يضاف إليها قيمة الاستثمارات المتداولة بسوق الأوراق المالية كالاتي:

أوراق مالية مقيدة بالبورصة على أساس أسعار الإقفال السارية وقت التقييم. على أنه يجوز لشركة خدمات الإدارة في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن يقيم الأوراق المالية المشار إليها وفقاً للمعالجة المحاسبية التي تتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

٢- ١٤ التقييم الدوري (تابع)

يتم تقييم وثائق الاستثمار في الصناديق الأخرى على أساس آخر قيمة استردادية معلنه.

يتم تقييم الأوراق المالية التي يتم التعامل عليها بالعملة الأجنبية عن طريق استخدام أسعار الصرف المعلنة في السوق عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري.

قيمة أذون الخزانة مقيمة طبقاً لسعر الشراء مضاف إليها الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقييم طبقاً للعائد المحتسب على أساس سعر الشراء.

يضاف إليها قيمة باقي عناصر أصول الصندوق مثل المدفوعات المقدمة مخصوماً منها مجمع ما تم استهلاكه وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

- يخص من إجمالي القيم السالفة ما يلي:

إجمالي الالتزامات التي تخص السنة السابقة على التقييم والتي لم يتم خصمها بعد.

حسابات البنوك الدائنة مثل التسهيلات الائتمانية في حالة نشونها.

المخصصات التي يتم تكوينها خلال السنة لمعالجة الالتزامات المحتملة الناتجة عن أحداث ماضية غير محددة التوقيت والمقدار.

نصيب السنة من أتعاب مدير الاستثمار ورسوم حفظ الأوراق المالية وعمولات السمسرة وكذا مصروفات النشر وأتعاب مراقبي الحسابات والمستشار القانوني ومصروفات التأسيس وكذا نصيب السنة من التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول على

مناخ اقتصادية مستقبلية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

مصروفات التأسيس وكافة المصروفات الإدارية اللازمة لبدء الصندوق والتي يجب استهلاكها في السنة المالية الأولى وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

الضرائب إن وجدت.

- الناتج الصافي (ناتج المعادلة)

يتم قسمة صافي ناتج البندين السالفين على عدد وثائق الاستثمار القائمة في نهاية كل يوم تداول بما فيه عدد وثائق الاستثمار المخصصة (المجنبة) لشركة بلتون لصندوق استثمار المؤشر.

٢- ١٥ إهلاك واستهلاك الأصول

لا يقوم الصندوق بشراء أصول ذات طبيعة غير نقدية ويتم استهلاك بعض المصروفات المدفوعة مقدماً.

٢- ١٦ التداول على الوثيقة

أحقية تداول الوثائق:

يتم تداول الوثائق المقيدة من قبل المستثمرين المتعاملين على البورصة طوال جلسة التداول وفقاً لقواعد التداول بالبورصة المصرية يحق لصانع/ صانعي السوق أن يكون له تعاملات خاصة على وثائق الصندوق على أن يلتزم بإخطار الهيئة

والبورصة ألياً بصافي مركز تعاملاته عقب نهاية كل جلسة تداول وبموعد أقصاه قبل بدء جلسة تداول اليوم التالي.

آلية التداول:

في جميع الأحوال ينطبق على سعر تداول الوثيقة ذات الحدود السعرية التي تنطبق على الأسهم.

٣ - السياسة الاستثمارية للصندوق

يلتزم مدير الاستثمار بالضوابط التالية:

- ألا تقل الوزن النسبي للأسهم المكونة للمؤشر المستهدف (EGX ٣٠) عن ٩٥٪ من الوزن النسبي للأسهم المكونة للمحفظة، مع مراعاة ألا يقل معامل الارتباط بين سعر تداول الوثيقة وقيمة المؤشر عن ٩٥٪.
- الاحتفاظ بقدر من السيولة بحد أقصى ٥٪ من الأموال المستثمرة في الصندوق تستثمر في واحد أو أكثر من المجالات التالية:
 - أ - وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى وبما لا يجاوز ٥٪ من قيمة الصندوق المستثمر فيه على أن يقتصر الاستثمار على وثائق استثمار الصناديق النقدية وصناديق الدخل الثابت.
 - ب - مبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية أو في حسابات ودائع لدي البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري.
 - ج - أذون الخزانة.
 - د - الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية العالية السيولة أو في حقوق الاكتتاب الخاصة بالأسهم العالية للسيولة.

٤ - أتعاب مدير الاستثمار

تقدر أتعاب مدير الاستثمار على أساس ٠,٤٥٪ (أربعة ونصف في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق وتحتسب وتجنب يومياً وتسد في نهاية كل شهر نظير إدارته لأموال الصندوق على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقبي الحسابات في المراجعة الدورية.

٥ - عمولة شركة خدمات الإدارة

تقدر أتعاب شركة خدمات الإدارة على أساس ٠,٠٥٪ (خمسة في العشرة الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق وتحتسب وتجنب يومياً وتسد في نهاية كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقبي الحسابات في المراجعة الدورية.

٦ - عمولة حفظ الأوراق المالية

تتقاضى شركة مصر للمقاصة عمولة حفظ مركزي بواقع ٠,٢٥٪ (ربيع في الألف) سنوياً من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالصندوق والمحتفظ بها لديه شاملة كافة الخدمات بما في ذلك خدمات الحيازة تحتسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع في نهاية كل شهر.

٧ - مصروفات أخرى

إجمالي الأتعاب الثابتة السنوية التي تتحملها الوثيقة مبلغ ١٧٠ ألف جنيه مصري سنوياً بالإضافة إلي نسبة ٠,٥٠٪ سنوياً بحد أقصى من صافي أصول الصندوق. بالإضافة إلي العمولة المستحقة لأمين الحفظ المشار إليها وكذلك مصاريف البورصة.

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

يملك الصندوق مجموعة متنوعة من الأدوات المالية طبقاً لما تقتضيه سياسة إدارة الاستثمارات الخاصة بالصندوق، وتتضمن محفظة استثمارات الصندوق استثمارات مقيدة في البورصة.

تحتوي أنشطة الصندوق على مخاطر متنوعة تتعلق بالأدوات المالية المملوكة للصندوق والأسواق التي يستثمر فيها. وتتمثل أهم أنواع المخاطر المالية التي يتعرض لها الصندوق في خطر السوق، خطر الائتمان، وخطر السيولة.

يقوم مدير الاستثمار بتحديد أوجه توظيف استثمارات الصندوق وذلك عن طريق توزيع الأصول بالطريقة التي تمكنه من تحقيق أهداف الاستثمار.

أية انحرافات في توظيفات الأصول المستهدفة أو في محفظة الاستثمارات يتم مراقبتها ومتابعتها من قبل مدير الاستثمار.

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها مدير الصندوق لخفض أثر تلك المخاطر:

٨-١ خطر السوق

هي المخاطر المتعلقة بالسوق ككل والتي تنتج عن طبيعة الاستثمار في الأسواق المالية وتغير أسعار الأوراق المالية بصفة يومية. ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق مؤشر تتداول وثاقه في البورصة بذات طريقة تداول الأسهم، فهو يتيح للمستثمر سرعة القرار وتعديل نسبة تعرضه للسوق.

أ - خطر العملات الأجنبية

- يمكن للصندوق الاستثمار في أدوات مالية والدخول في صفقات بعملات أخرى بخلاف الجنيه المصري (عملة التعامل)، وبناءً على ذلك فإن الصندوق معرض لخطر العملات الأجنبية والتي قد يكون لها تأثيراً عكسياً على جزء من أصول أو التزامات الصندوق بالعملات الأجنبية.
- يتم معالجة تلك المخاطر عن طريق متابعة مدير الاستثمار المستمرة لأسعار الصرف وكيفية تجنب مخاطرها والاستفادة منها خاصة عند الاستثمار في الأوراق المالية المكونة للمؤشر المقومة بالعملات الأجنبية.
- ولا يوجد في تاريخ الميزانية أصول أو التزامات بالعملات الأجنبية.

ب - خطر سعر الفائدة

- يتمثل خطر سعر الفائدة في التغير في أسعار الفائدة على الأصول والالتزامات المالية للصندوق، وتقوم إدارة الصندوق باستثمار غالبية أموالها في أصول مالية لا يستحق عنها فوائد واستثمار أى زيادة في النقدية وما في حكمها في استثمارات قصيرة الأجل وذلك للحد من تعرض الصندوق لهذا الخطر.
- ولا يوجد لدى الصندوق أصول والتزامات جوهرية تتعرض لمخاطر سعر الفائدة

ج - خطر السعر

- يتمثل خطر السعر في تقلب قيمة الاداة المالية كنتيجة لتغير سعر السوق، وذلك سواء كان هذا التغير نتيجة لاستثمارات فردية أو نتيجة تأثير حركة التجارة على الاداة المالية في السوق بصفة عامة.
- وكنتيجة لإثبات معظم استثمارات الصندوق بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة بقائمة الدخل، فإن كل التغيرات في ظروف السوق تؤثر مباشرة على قيمة صافي العائد على الاستثمار.
- يتم إدارة خطر السعر من قبل مدير الاستثمار عن طريق توزيع المحفظة على ثلاثين سهم في قطاعات متنوعة طبقاً للمؤشر الـ ٣٠ EGX حيث إن مدير الاستثمار يكون ملزماً بسياسة استثمارية تحافظ على الاستثمار في محفظة متنوعة من أسهم المؤشر.

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

١-٨ خطر السوق (تابع)

وفيما يلي أثر التغيير في السعر على تلك الاستثمارات وعلى أرباح أو خسائر الصندوق:

تتمثل الأصول المعرضة لخطر السعر في محفظة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

الربح أو الخسارة بمقدار - ١٥ %	الربح أو الخسارة بمقدار + ١٥ %	
		<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٣</u>
(٧ ٧٣٢ ١٩٣)	٧ ٧٣٢ ١٩٣	الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
الربح أو الخسارة بمقدار - ١٥ %	الربح أو الخسارة بمقدار + ١٥ %	
		<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٢</u>
(٦ ٣٢١ ٥٠١)	٦ ٣٢١ ٥٠١	الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

٢-٨ خطر الائتمان

- تعتبر أرصدة الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك وأذون الخزانة والسندات والمبالغ المستحقة على السماسرة من الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة تلك الأطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الاستحقاق، ويقوم مدير الاستثمار بتطبيق سياسات وإجراءات متطورة بما يؤدي إلى خفض خطر الائتمان إلى الحد الأدنى.

- تمثل قيمة الأصول المالية المدرجة بالقوائم المالية الحد الأقصى لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية.

- إن خطر الائتمان الناتج عن عمليات الأوراق المالية المباعة التي لم تحصل قيمتها بعد يعتبر مخفضاً نظراً لانخفاض فترة استحقاق تحصيل تلك المبالغ. بالإضافة إلى قيام صندوق ضمان مخاطر التسويات بضمان السداد نيابة عن السماسرة وفي حالة تعثرهم.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم قياس اضمحلال النقدية وما في حكمها على أساس خسائر متوقعة لمدة ١٢ شهراً ويعكس فترة الاستحقاق القصيرة لبند النقدية المعرض لخطر الائتمان. تعتبر الشركة أن هذا التعرض إلى الخطر تنطوي على مخاطر إئتمانية منخفضة بناءً على التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة

- تتمثل قيمة الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية فيما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
٨٨٨ ٩٧١	١ ١١١ ٩٦٠	نقدية بالبنوك - حسابات جارية
٢٠١ ٨٤٩	٦٦ ٨٩٦	إيرادات مستحقة

يقوم مدير الاستثمار بالحد من المخاطر الناتجة من تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان عن الأرصدة البنكية عن طريق فتح حسابات في بنوك حسنة السمعة، ١٠٠٪ من الأرصدة البنكية تمثل أرصدة مودعة لدى بنوك محلية في جمهورية مصر العربية ذات تصنيف مقبول يمكن تقييم جودة ائتمان الأصول المالية والتي لا تعتبر مستحقة أو متدنية القيمة بالرجوع إلى المعلومات التاريخية، يتم إدارة مخاطر الائتمان من الأرصدة والودائع لدى البنوك من قبل مدير الاستثمار وفقاً لنشرة الاكتتاب. ويوضح الجدول التالي التصنيفات الائتمانية الخارجية للبنوك:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣
٨٨٨ ٩٧١	١ ١١١ ٩٦٠
٨٨٨ ٩٧١	١ ١١١ ٩٦٠

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

٣-٨ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي تؤثر على قدرة الصندوق علي سداد جزء من أو كل التزاماته أو مواجهة سداد استردادات ووثائق صناديق الاستثمار، وطبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية يقوم مدير الاستثمار بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر إلي الحد الأدنى.

يوضح الجدول التالي مواعيد استحقاق الالتزامات المالية الغير مخصصة للصندوق كما في نهاية السنة بناء علي تواريخ المدفوعات التعاقدية وأسعار الفوائد الحالية في السوق:

٣٠ يونيو ٢٠٢٣	أقل من سنة	من سنة حتى سنتين	من سنتين حتى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
إجمالي الالتزامات	٢٣٥ ٢٣٧	--	--	--	٢٣٥ ٢٣٧
صافي أصول الصندوق					
العائدة لحاملي الوثائق	٤٢ ٨٢٥ ٣٤٦	--	--	٩ ٧١٠ ٠٠٠	٥٢ ٥٣٥ ٣٤٦
القابلة للاسترداد					
الإجمالي	٤٣ ٠٦٠ ٥٨٣	--	--	٩ ٧١٠ ٠٠٠	٥٢ ٧٧٠ ٥٨٣
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢					
إجمالي الالتزامات	٣٢٠ ٣٣١	--	--	--	٣٢٠ ٣٣١
صافي أصول الصندوق					
العائدة لحاملي الوثائق	٣٤ ٩٣٨ ٨٢٦	--	--	٧ ٩٧٥ ٠٠٠	٤٢ ٩١٣ ٨٢٦
القابلة للاسترداد					
الإجمالي	٣٥ ٢٥٩ ١٥٧	--	--	٧ ٩٧٥ ٠٠٠	٤٣ ٢٣٤ ١٥٧

أ - مخاطر سيولة مكونات المحفظة

هي مخاطر عدم تمكن الصندوق من تسيل أي من استثمارته نتيجة لعدم وجود طلب على الأصل المراد تسيله. وتعتبر مخاطر السيولة محدودة في صناديق المؤشرات حيث إن الظروف الواجب فيها تسيل الأسهم المكونة لمحفظة الصندوق غير متكررة والاستردادات تكون في صورة عينية من خلال صانع/ صانعي السوق، كما إن مكونات المؤشر المستهدف EGX ٣٠ تتميز بسيولة عالية.

ب - مخاطر سيولة الوثيقة

تعرف هذه المخاطر بعدم تمكن المستثمر في وثيقة الصندوق من بيع بعض أو كل الوثائق في الوقت الذي يحتاج فيه إلي النقدية نتيجة لعدم وجود طلب على الوثيقة، وسيتم الحد من هذه المخاطر من قبل صانع/ صانعي السوق والذي يتمحور دورهم حول الالتزام بتوفير السيولة الدائمة على وثائق الصندوق المتداولة وما اجازته اللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها وكذا الضوابط الصادرة من البورصة والمعتمدة من الهيئة لنشاط صانع السوق من التزامات وآليات تمكنه من ضمان توفير تلك السيولة.

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

٤-٨ خطر المعلومات

تتمثل هذه المخاطر في عدم معرفة المعلومات الكاملة عن الشركات المستثمر في أسهمها، إما لعدم الشفافية أو عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية بسبب عوامل غير معروفة مما قد يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية تزيد نسبة المخاطر. ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق مؤشر يتبع مؤشر الـ EGX ٣٠ فسيتم الحد من هذا الخطر من خلال معايير اختيار الأسهم المكونة للمؤشر التي تستبعد الشركات التي لا تلتزم بقواعد الإفصاح المنصوص عليها في قواعد قيد وشطب الأسهم بالبورصة المصرية.

٥-٨ خطر إنباع المؤشر

هي المخاطر المتعلقة بالالتزام مدير الاستثمار بإنباع الاسهم التي يتألف منها مؤشر الـ EGX ٣٠ من أنواع ونسب الاستثمار، مما يعني أن مدير الاستثمار ليس له الحق في إدارة أموال الصندوق بطريقة تمكنه من اتخاذ قرار بيع الأسهم بناءً على تقييمه وتحليله لأداء هذه الأسهم حتى يتم استبعادها من المؤشر أولاً. ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق تداول وثائقه في البورصة، فهو يتيح للمستثمر سرعة القرار من خلال جلسة التداول في البورصة وتعديل نسبة تعرضه للسوق.

٦-٨ خطر خطأ التتبع

هي المخاطر المتعلقة بعدم تطابق عائد الصندوق مع عائد المؤشر نظراً لتكبد الصندوق عدة مصروفات منها المصروفات الإدارية وعمولات السمسرة التي لا يتضمنها حساب عائد المؤشر. وطبقاً للسياسة الاستثمارية للصندوق يلتزم مدير الاستثمار بالأقل معامل الارتباط بين سعر الوثيقة وقيمة المؤشر عن ٩٥٪، مما يحد من مخاطر خطأ التتبع.

٧-٨ خطر التركيز

هي المخاطر المتعلقة بتركز استثمارات الصندوق في سهم معين، ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق مؤشر يطبق سياسة استثمارية تحافظ على الاستثمار في محفظة مكونة من أسهم المؤشر البالغة ٣٠ سهم، فإن مدير الاستثمار يكون ملزماً بالنسب الاستثمارية التي يتبعها المؤشر المستهدف بالاستثمار. والجدير بالذكر أن معايير مؤشر الـ EGX ٣٠ تحددت لتتفادي التركيز على قطاع بعينه ومن ثم فهو يوفر تمثيل جيد لمختلف القطاعات العاملة داخل الاقتصاد المصري.

٨-٨ خطر اختلاف سعر الوثيقة المتداول عن القيمة الصافية للوثيقة

هي المخاطر المتعلقة بوجود فرق بين سعر الوثيقة المتداولة في البورصة والقيمة الصافية لوثيقة استثمار الصندوق وهو الأمر الذي يحدث على المدى القصير في ذات جلسة التداول والذي يعرف بفرصة المراجعة (Arbitrage). ويتم تجنب هذه المخاطر من قبل صانع السوق الذي يقوم بإزالة هذا التفارق في الأسعار عن طريق الاستفادة من فرصة المراجعة القائمة (إن وجدت).

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

٩-٨ مخاطر وقف أحد الأوراق المالية المكونة للمؤشر

في حالة الوقف المؤقت لأحد الأوراق المالية المكونة للمؤشر

يجوز لصانع السوق بعد موافقة مدير الاستثمار الوفاء بقيمة هذه الورقة المالية في شكل نقدي بما لا يخل بنسبة الأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق من الأوراق المالية المكونة للمؤشر، وكذلك بما لا يخل معامل الارتباط بين سعر الوثيقة بقيمة المؤشر الواردة بالإجراءات التنفيذية لنشاط صناديق المؤشرات المتداولة المعدة من البورصة والمعتمدة من الهيئة.

في حالة إيقاف التعامل على واحدة أو أكثر من الأوراق المالية ذات الوزن النسبي المؤثر المكونة للمؤشر أو عدم توافر عروض أو طلبات عليها

يجوز صدور إعفاء مؤقت من البورصة لصانع السوق خلال جلسة التداول طبقاً للحالات المشار إليها بالمادة (٤) من قرار البورصة رقم (١٣٣) وفي هذه الحالة يجب على مدير الاستثمار أو صانع السوق الإفصاح الفوري للمتعاقدين عن الموقف والظروف الاستثنائية التي استلزمته.

١٠-٨ أسس قياس القيمة العادلة

يوضح الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للأصول المالية:

الصندوق	تاريخ التقييم	الإجمالي	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٣</u>					
أصول مالية بالقيمة العادلة من					
خلال الأرباح والخسائر					
	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	٥١ ٥٤٧ ٩٥٢	٥١ ٥٤٧ ٩٥٢	-	--
<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٢</u>					
أصول مالية بالقيمة العادلة من					
خلال الأرباح والخسائر					
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٤٢ ١٤٣ ٣٢٧	٤٢ ١٤٣ ٣٢٧	-	--

يبين الجدول التالي مقارنة بين القيم الدفترية والقيم العادلة للأصول والالتزامات المالية للشركة المدرجة في القوائم المالية:

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
نقدية بالبنوك	١ ١١١ ٩٦٠	٨٨٨ ٩٧١	١ ١١١ ٩٦٠	٨٨٨ ٩٧١
أرصدة مدينة أخرى	١١٠ ٦٧١	٢٠١ ٨٤٩	١١٠ ٦٧١	٢٠١ ٨٤٩
أرصدة دائنة أخرى	٢٣٥ ٢٣٧	٢٢٠ ٣٣١	٢٣٥ ٢٣٧	٢٢٠ ٣٣١

إن القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية يتم إدراجها بالمبلغ الذي يتم من خلاله مبادلة الإدارة المالية في معاملة حالية بين الطرفين راغبين في المعاملة بدلاً من معاملة بيع جبرية أو تصفية تستخدم الفرق والافتراضات التالية في تقدير القيم العادلة إن الأرصدة البنكية والأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة جميعها تقارب بشكل كبير قيمتها الدفترية بسبب الاستحقاقات قصيرة الأجل لهذه الأدوات. يتم تسجيل القيمة العادلة للأسهم بالقيمة السوقية حيث يتوافر لها أسعار سوقية مدرجة.

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٩ - إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - أسهم

٣٠ يونيو ٢٠٢٣

نسبة استثمارات الصندوق في رأس مال الشركة / البنك %	نسبة القيمة السوقية إلى صافي أصول الصندوق %	نسبة القيمة السوقية إلى إجمالي الاستثمارات في السهم %	القيمة السوقية للأسهم التي يمتلكها الصندوق جنيته مصري	اسم الشركة / البنك المستثمر فيه
٠,٠١	٢٩,٩		١٥ ٧٤٢ ٤٣٦	قطاع البنوك البنك التجاري الدولي
٠,٠١	٢,١٩		١ ١٥٥ ٦٧٥	بنك كريدي اجريكول مصر
٠,٠١	١,٣٣		٧٠١ ٦١٥	مصرف أبوظبي الإسلامي
	٣٣,٤٢	٣٤,١٤	١٧ ٥٩٩ ٧٢٦	
٠,٠٠	٤,٥١		٢ ٣٨٠ ٧٥٢	قطاع الموارد الأساسية ابوقير للاسمدة والصناعات الكيماوية
٠,٠٠٣	٣,٠٥		١ ٦٠٧ ٥٣٤	مصر لإنتاج الأسمدة
٠,٠١	٢,٦٧		١ ٤٠٩ ٢٣٠	سيدي كريب للبتروكيماويات
٠,٠١	٢,٠١		١ ٠٥٩ ٩٤٨	حديد عز
	١٢,٢٤	١٢,٥٣	٦ ٤٥٧ ٤٦٤	
٠,٠١	٢,١٥		١ ١٣٢ ١٧٢	قطاع طاقة وخدمات مساعدة الاسكندرية للزيوت
	٢,١٥	٢,٢٠	١ ١٣٢ ١٧٢	
٠,٠٠	٠,٩٨		٥١٥ ٢٧١	قطاع أغذية ومشروبات و تبغ جھينة للصناعات الغذائية
٠,٠١	١,٥٣		٨٠٩ ٧٥٧	إينديتا للصناعات الغذائية
٠,٠١	٦,٨٥		٣ ٦١٣ ٨٢٢	الشرقية - إيسترن كومياني
	٩,٣٦	٩,٥٨	٤ ٩٣٨ ٨٥٠	
٠,٠١	٢,٧٤		١ ٤٤٦ ٦٠٦	قطاع العقارات مجموعة طلعت مصطفى القابضة
٠,٠١	٠,٧٦		٤٠٠ ٥٣٨	بالم هيلز للتعمير
٠,٠١	١,٣٣		٧٠٢ ٣٣١	مدينة نصر للإسكان والتعمير
٠,٠٠	١,٣٨		٧٢٨ ٠٦٠	مصر الجديدة للإسكان والتعمير
	٦,٢١	٦,٣٦	٣ ٢٧٧ ٥٣٥	
٠,٠٠٣	٢,٩٠		١ ٥٢٨ ١٣٦	قطاع اتصالات و اعلام و تكنولوجيا المعلومات المصرية للاتصالات
٠,٠٠٨	٤,٦٩		٢ ٤٧٢ ٩٨٣	اي فاينانس للإستثمارات المالية و الرقمية
٠,٠١	٤,٧٦		٢ ٥١٠ ٠٩٤	فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية
	١٢,٣٤	١٢,٦٣	٦ ٥١١ ٢١٣	
٠,٠١	١,٠٣		٥٤٤ ١١٩	قطاع منسوجات و سلع معمرة النساجون الشرقيون للسجاد
	١,٠٣	١,٠٦	٥٤٤ ١١٩	
٠,٠١	٤,٣٨		٢ ٣٠٨ ٩٤٠	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات السويدي اليكترويك
٠,٠١	٠,٨٩		٤٧١ ٧١٨	جي بي أوتو
	٥,٢٧	٥,٣٩	٢ ٧٨٠ ٦٥٨	
٠,٠١	٤,٥٠		٢ ٣٦٣ ٢٤٠	قطاع خدمات مالية غير مصرفية المجموعة المالية هيرمس القابضة
٠,٠١	٥,٨٧		٣ ٠٨٣ ٣٠٨	القابضة المصرية الكويتية
٠,٠١	١,١٠		٥٧٨ ٠٠٢	القلعة للاستشارات المالية
	١١,٤٧	١١,٦٩	٦ ٠٢٤ ٥٥٠	

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات، المتممة للقوائم المالية – عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

				قطاع خدمات تعليمية
٠,٠١	٠,٩٣		٤٨٧ ٧٩٧	القاهرة للإستثمار والتنمية العقارية
٠,٠١	٠,٤٤		٢٣٢ ٩٠٩	التعليم لخدمات الإدارة
	<u>١,٣٧</u>	<u>١,٤٠</u>	<u>٧٢٠ ٧٠٦</u>	
				قطاع مقاولات وإنشاءات هندسية*
٠,٠٠٤	١,٠٤		٥٤٣ ٩٠٦	اوراسكوم كونستراكشون بى ال سي
	<u>١,٠٤</u>	<u>١,٠٦</u>	<u>٥٤٣ ٩٠٦</u>	
				قطاع رعاية صحية وادوية
٠,٠١	٠,٦٤		٣٣٤ ٦١٩	ابن سينا فارما
٠,٠١	٠,٤٧		٢٤٥ ٦٧١	العاشر من رمضان للصناعات الدوائية
٠,٠١	٠,٨٣		٤٣٦ ٧٦٣	شركة مستشفى كليوباترا
	<u>١,٩٤</u>	<u>١,٩٧</u>	<u>١ ٠١٧ ٠٥٣</u>	
		<u>١,٠٠</u>	<u>٥١ ٥٤٧ ٩٥٢</u>	الإجمالي

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٩ - إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - أسهم (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
نسبة استثمارات الصندوق في رأس مال الشركة / البنك %	نسبة القيمة السوقية إلى صافي أصول الصندوق %	نسبة القيمة السوقية إلى إجمالي الاستثمارات في السهم %	القيمة السوقية للأسهم التي يملكها الصندوق جنيه مصري
			اسم الشركة / البنك المستثمر فيه
			قطاع البنوك
٠,٠١	٢٨,١٠		١٢ ٠٥٦ ٦٦٨
٠,٠١	١,٧٣		٧٤١ ٩٤٤
٠,٠١	١,٥٨		٦٨٠ ٠٢٧
٠,٠٠	٠,٦٢		٢٦٦ ٧٠٨
	٣٢,٠٣	٣٢,٦٢	١٣ ٧٤٥ ٣٤٧
			قطاع الموارد الأساسية
٠,٠١	٥,٧٧		٢ ٤٧٦ ٩٧٤
٠,٠٠٥	٣,٥٥		١ ٥٢٥ ١٣٩
٠,٠١	١,٥٢		٦٥٣ ٠٤٣
٠,٠١	١,٥٩		٦٨٠ ٥٧٤
	١٢,٤٣	١٢,٦٦	٥ ٣٣٥ ٧٣٠
			قطاع طاقة و خدمات مساعدة
٠,٠١	١,٨١		٧٧٨ ٣٤٦
	١,٨١	١,٨٥	٧٧٨ ٣٤٦
			قطاع خدمات النقل و الشحن
٠,٠٠٢	١,٣٦		٥٨٥ ١٥٦
	١,٣٦	١,٣٩	٥٨٥ ١٥٦
			قطاع أغذية ومشروبات و تبغ
٠,٠٠	٠,٩٥		٤٠٨ ١٣٥
٠,٠١	٥,١٩		٢ ٢٢٨ ١٥٣
	٦,١٤	٦,٢٦	٢ ٦٣٦ ٢٨٨
			قطاع العقارات
٠,٠١	٣,٤٤		١ ٤٧٦ ٩٥٢
٠,٠١	٠,٨٦		٣٦٨ ٢٦٦
٠,٠١	١,٤٧		٦٣٢ ١٦٩
٠,٠٠	١,٠٧		٤٥٧ ٩٥٥
	٦,٨٤	٦,٩٧	٢ ٩٣٥ ٣٣٨
			قطاع اتصالات و اعلام و تكنولوجيا المعلومات
٠,٠٠٣	٣,٢٥		١ ٣٩٣ ٥٥٢
٠,٠٠٨	٦,٥٥		٢ ٨١١ ٠٠٩
٠,٠١	٥,١٢		٢ ١٩٨ ٤٨٤
	١٤,٩٢	١٥,١٩	٦ ٤٠٣ ٠٤٥
			قطاع منسوجات و سلع معمرة
٠,٠١	٠,٨٨		٣٧٨ ٧٥٨
	٠,٨٨	٠,٩٠	٣٧٨ ٧٥٨
			قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٠,٠١	٣,١٦		١ ٣٥٢ ٥٦٨
٠,٠١	٠,٩٠		٣٨٧ ٨٨٧
	٤,٠٦	٤,١٣	١ ٧٤٠ ٤٥٥
			قطاع خدمات مالية غير مصرفية
٠,٠١	٤,٩٣		٢ ١١٧ ١٣٩
٠,٠١	٦,٨٨		٢ ٩٥١ ٣٠٤
٠,٠١	٠,٩٦		٤١٠ ٧١٥
	١٢,٧٧	١٣,٠٠	٥ ٤٧٩ ١٥٨

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية – عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

				قطاع خدمات تعليمية القاهرة للإستثمار والتنمية العقارية
٠,٠١	١,٤٠		٦٠٢ ١٢١	
	١,٤٠	١,٤٣	٦٠٢ ١٢١	
				قطاع مقاولات وإنشاءات هندسية اوراسكوم كونستراكشون بى ال سي
٠,٠٠٤	٠,٩٨		٤٢١ ٩٨٨	
	٠,٩٨	١,٠٠	٤٢١ ٩٨٨	
				قطاع رعاية صحية وادوية ابن سينا فارما العاشر من رمضان للصناعات الدوائية شركة مستشفى كليوباترا
٠,٠١	٠,٦٥		٢٧٧ ٥٨١	
٠,٠١	٠,٧١		٣٠٤ ٧٤٦	
٠,٠١	١,٢١		٥١٩ ٢٨٠	
	٢,٥٧	٢,٦١	١ ١٠١ ٦٠٧	
	٩٨	١٠٠	٤٢ ١٤٣ ٣٣٧	الإجمالي

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٠ - النقدية وما في حكمها

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
٦٨٣ ٣٣٣	٧٧٦ ٢١٥	حسابات جارية - عملة محلية
٢٠٥ ٦٣٨	٣٣٥ ٧٤٥	حسابات جارية - عملة اجنبية
٨٨٨ ٩٧١	١ ١١١ ٩٦٠	الإجمالي
٪٢,٠٧	٪٢,١١	النسبة إلى صافي أصول الصندوق

١١ - أرصدة مدينة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
٢٠١ ٨٤٩	٦٦ ٨٩٦	إيرادات مستحقة
--	٤٣ ٧٧٥	مصروفات مدفوعة مقدما
٢٠١ ٨٤٩	١١٠ ٦٧١	الإجمالي

١٢ - أرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
٨٥ ٠٠٠	٥٧ ٥٠٠	أتعاب مهنية مستحقة
١١ ٠٠٠	١٦ ٥٠٠	أتعاب المستشار الضريبي المستحقة
١٠٥ ٠٠٠	٨٤ ٠٠٠	مكافأة أعضاء مجلس إدارة شركة صناديق المؤشرات المستحقة (ايضاح ١٧)
١٢ ٥٦٠	٥ ٥٠٠	أتعاب المستشار القانوني المستحقة
١ ٨١١	٢ ١٦١	عمولة شركة خدمات الإدارة المستحقة (ايضاح ١٧)
١٦ ٣٠٢	١٩ ٤٤٨	أتعاب مدير الاستثمار المستحقة (ايضاح ١٧)
١ ٣١٨	٤٦٥	عمولة أمين الحفظ المستحقة
١٠ ٠٩٣	٣ ٣٤٤	ضرائب مستحقة عن توزيعات الاسهم
٢٥ ٥٣٦	٢٤ ٣٧٥	التأمين الصحي الشامل - المساهمة التكافلية
٢ ٠٢٦	١ ٩٤٤	الهيئة العامة للرقابة المالية - رسوم التطوير
٤٩ ٦٨٥	٢٠ ٠٠٠	ارصدة دائنة اخرى
٣٢٠ ٣٣١	٢٣٥ ٢٣٧	الإجمالي

١٣ - رأس المال

بلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ وقدره ٢٠ مليون جنيه مصري، ورأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٥ مليون جنيه مصري موزعة على ٥٠٠ ٠٠٠ سهم، القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه مصري، وفيما يلي هيكل المساهمين.

المساهمون	نسبة المساهمة %	عدد الأسهم	القيمة المدفوعة
بلتون المالية القابضة "ش.م.م"	٪٨٠	٤٠٠ ٠٠٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠
بلتون القابضة للاستثمارات "ش.م.م"	٪١٠	٥٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠
بلتون لترويج وتغطية الاكتتاب "ش.م.م"	٪١٠	٥٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠
	٪١٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٤ - حقوق الملكية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
٤٣ ١٩١ ٥٢٦	٤٢ ٩١٣ ٨٢٦	صافي أصول الصندوق العائدة لحاملي الوثائق القابلة للاسترداد في أول الفترة
١ ٣٢٦ ٦٣٥	١ ٢١٨ ٧٠٢	المحصل من إصدار وثائق الاستثمار خلال الفترة / العام
(١١ ٢٤٥ ٠٧٨)	(٩٨٥ ٣٧٢)	المدفوع في استرداد وثائق الاستثمار خلال الفترة / العام
٣٣ ٢٧٣ ٠٨٣	٤٣ ١٤٧ ١٥٦	صافي الزيادة الناتجة من معاملات التداول
٩ ٦٤٠ ٧٤٣	٩ ٣٨٨ ١٩٠	صافي ارباح الفترة / العام
٤٢ ٩١٣ ٨٢٦	٥٢ ٥٣٥ ٣٤٦	صافي أصول الصندوق العائدة لحاملي الوثائق القابلة للاسترداد في نهاية الفترة / العام
٢ ٦٩٠ ٠٠٠	٢ ٧٠٥ ٠٠٠	عدد الوثائق القائمة
١٥,٩٥	١٩,٤٢	القيمة الاستردادية للوثيقة

١٥ - نصيب الوثيقة في صافي أرباح الفترة

عن الثلاثة اشهر المنتهيه في		عن الستة اشهر المنتهيه في		
٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
(٦ ٣٨٤ ٢٣٠)	٤ ٢٧٠ ٦٠٠	(٩ ١٢٤ ٦٢٦)	٩ ٣٨٨ ١٩٠	صافي أرباح / (خسائر) الفترة
٣ ٣٩٠ ٠٠٠	٢ ٧٠٥ ٠٠٠	٣ ٣٩٠ ٠٠٠	٢ ٧٠٥ ٠٠٠	يقسم على: عدد الوثائق القائمة
(١,٨٨)	١,٥٨	(٢,٦٩)	٣,٤٧	نصيب الوثيقة في الأرباح / (الخسائر)

١٦ - مصروفات إدارية وعمومية

عن الثلاثة اشهر المنتهيه في		عن الستة اشهر المنتهيه في		
٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
٢٧ ٥٠٠	٢٧ ٥٠٠	٥٥ ٠٠٠	٥٥ ٠٠٠	أتعاب مهنية
٢ ٧٥٠	٢ ٧٥٠	٥ ٥٠٠	٥ ٥٠٠	أتعاب المستشار الضريبي
١٤ ٤٣٣	١١ ٤١٧	٣٢ ٨١٦	٢٣ ٣٠٠	رسوم البورصة المصرية
٧ ٥٠٠	٧ ٥٠٠	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	أتعاب أعضاء مجلس الإدارة
٤ ٨٠١	١٠ ٥٥٧	٩ ٨٠١	٢٠ ٤٧٥	مصروفات الهيئة العامة للرقابة المالية
--	١١ ٢٠١	--	٢٤ ٣٧٥	المساهمة التكافلية
--	٨٩٠	--	١ ٩٤٤	رسوم تطوير
١٦ ٠٨١	٢٦ ٩٧٩	٣٢ ١٥٥	٤٣ ٦٧٣	مصروفات أخرى
٧٣ ٠٦٥	٩٨ ٧٩٤	١٥٠ ٢٧٢	١٨٩ ٢٦٧	

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٧ - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تقتضى طبيعة النشاط أن يتعامل الصندوق خلال الفترة مع شركة صناديق المؤشرات (مؤسس الصندوق) وشركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار (مدير الاستثمار) والشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار (شركة خدمات الإدارة) ويتعامل الصندوق مع الأطراف ذات العلاقة بنفس أسس التعامل مع الغير. وفيما يلي أهم الأرصدة والمعاملات خلال الفترة المالية:

المركز المالي

طبيعة المعاملة	الطرف ذو العلاقة	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أتعاب مدير استثمار المستحقة	شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار الشركة المصرية لخدمات الإدارة في	١٩ ٤٤٨	١٦ ٣٠٢
عمولة شركة خدمات الإدارة المستحقة	مجال صناديق الاستثمار	٢ ١٦١	١ ٨١١
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة المستحقة	شركة صناديق المؤشرات	٨٤ ٠٠٠	١٠٥ ٠٠٠

قائمة الدخل

طبيعة المعاملة	الطرف ذو العلاقة	٣٠ يونيو ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٢
أتعاب مدير الاستثمار	شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار الشركة المصرية لخدمات الإدارة في	١١٠ ٨٥٢	٨٨ ٧٤٢
عمولة شركة خدمات الإدارة	مجال صناديق الاستثمار	١٢ ٣١٦	٩ ٨٦٠
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	شركة صناديق المؤشرات	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠

بلغ عدد وثائق الاستثمار التي تمتلكها شركة صناديق المؤشرات (مؤسس الصندوق) في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ عدد ٥٠٠ ٠٠٠ وثيقة بقيمة اسمية ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري، وقد بلغت قيمتها الاستردادية مبلغ ٩ ٧١٠ ٠٠٠ جنيه مصري (مقابل مبلغ ٧ ٩٧٥ ٠٠٠ جنيه مصري ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢).

١٨- أحداث هامة

- خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ ونظرا للأحداث السياسية التي أدت الى اندلاع الحرب بين كلاً من دولتى روسيا وأوكرانيا الأمر الذى أدى الى تداعيات محتملة على الاقتصاد العالمى من تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم الذى سيؤدى الى ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة التى تعد من المكونات الأساسية للعديد من الصناعات. وترى الإدارة أنه لا يوجد تأثير جوهري من تداعيات هذه الحرب على أنشطة الشركة.

- بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٢٥% و ١٠,٢٥% و ٩,٧٥%، على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٧٦%. هذا وبنفس التاريخ قام البنك المركزي بتحرير سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري.

- بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١,٢٥%، ١٢,٢٥% و ١١,٧٥% على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١,٧٥%.

- بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ صدر قرار البنك المركزي المصري بشأن تحرير سعر الصرف للعملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري والذي ترتب عليه زيادة جوهرياً في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية (الجنيه المصري).

- كما قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣,٢٥%، ١٤,٢٥% و ١٣,٧٥% على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣,٧٥%.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٦,٢٥٪، ١٧,٢٥٪ و ١٦,٧٥٪ على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٦,٧٥٪.

إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية

بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل وإعادة إصدار بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وفيما يلي ملخص بهذه التعديلات:

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معييار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٣ "الاستثمار العقاري"	١- تم إعادة إصدار هذا المعيار في ٢٠٢٢، حيث تم السماح باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق للاستثمارات العقارية. ٢- وقد ترتب على هذا ذلك تعديل لبعض الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج القيمة العادلة ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير:	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إمكانيه تغيير السياسة المحاسبية واستخدام خيار نموذج القيمة العادلة الوارد بالمعيار، وتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية في حاله استخدام ذلك الخيار.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ في <u>١ يناير ٢٠٢٣</u> ، وذلك بأثر رجعي مع اثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي بإضافته الي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.
- معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية"	- معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".		
- معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"	- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل"		
- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية"	- معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول"		
- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لفرض البيع والعمليات غير المستمرة"	- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير"		

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معييار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول الثابتة واهلاكاتها" ومعييار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول غير الملموسة"	١- تم إعادة إصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة. ٢- وقد ترتب على ذلك تعديل الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير:	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إمكانيه تغيير السياسة المحاسبية المتبعة واستخدام خيار نموذج إعادة التقييم الوارد بالمعييار، وتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية في حاله استخدام ذلك الخيار.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج اعاده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في <u>١ بعد ١ يناير ٢٠٢٣</u> ، وذلك بأثر رجعى مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.
- معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".	- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل"		
- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية"	- معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول"		
- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) "الزراعة"	- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير"		